معلمة المغرب

قاموس مرتب على حروف الهجاء يحيط بالمعارف المتعلقة بمختلف
الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى

22

من إنتاج
الجمعية المغربية
للتأليف والترجمة والنشر

نشر
مطابع سلا

2005 - 1426

شتنبر 1788، وأكثر منهما في الطريق بين طنجة ومكناس ذهابا وإيابا. وقد نشر هارينغمان يومياته عن الرحلة بعد مرور 15 سنة عليها، وذلك في مدينة لا هاي عام 1803، حاملة عنوانا طويلا هو : *BeKnopt dag - journaal Van en Verblyf Van agt Weeken in let Van Marocco, en Landreize naar Mecquinez gedaan in des jaare 1788.* وترجمته "يوميات مختصرة لثمانية أسابيع إقامة في الامبراطورية المغربية، وسفر عبر البر إلى مكناس خلال العام 1788 بمناسبة السفارة الهولندية".

لم يضع هارينغمان ليومياته فصولا ولا عناوين فرعية، ويظهر أنه سجل ملاحظاته بكيفية مختصرة إبان الرحلة، ثم أعاد صوغها حينما عاد إلى وطنه، معتمدا على بعض الكتب المتداولة عن المغرب وقتذاك، وخاصة مذكرات الأسرى المسيحيين، وفي كثير من الأحيان استشهد بأبيات لشعراء معروفين (*أمزيان*، ص. 10). ثم إن هارينغمان، لم يتناول مهمة السفارة الهولندية في المغرب، وإنما ركّز على تقديم صورة للمتلقي عن هذا "*البلد الأفريقي الغريب*". ولم يجد حرجاً في التهويل، مثل حديثه عن خطورة "عرب الجبل"، وعن معتنقي الخرافات ومحتقري النساء، وعن دموية السلطان سيدي محمد بن عبد الله، وإن كانت لا تقارن حسب وصفه، بدموية جدّه السلطان مولاي إسماعيل. وإجمالا فالسلطان حاكم مستبدّ، وحكام المدن مثل طنجة "مستبدون صغار"، وأشار هارينغمان إلى المزاج المتقلب للمغربي بفعل تأثير المشروبات الروحية والأفيون "التي تجعله سعيدا أو شديد الغضب". ونعت هارينغمان المغربي بالكسل فهو "*يقضي معظم وقته في النوم وفي الاعتناء بلحيته*" (*أمزيان*، ص. 11). وخصص صاحب اليوميات حيّزا لوضعية النساء في المغرب، فهنّ في تقديره مهمشات لأنهنّ في نظر المسلمين خُلقن حصريا "*لأجل إشباع رغبات الرجل والخضوع له فقط*" (*أمزيان*، ص. 11). كما تناول وضعية اليهود، ولا سيما علاقتهم بالمسلمين "*فهم محتقرون يمشون حفاة إذا مرّوا أمام المسجد*"، لكن حديث هارينغمان عن قهر اليهود وإذلالهم، لم يحُل بينه وبين الإشارة إلى ممارستهم للنشاط التجاري، ووصول البعض منهم إلى أعلى المراتب السياسية مثل الدّميين سنبل وشيابي chiappe اللذين خدما السلطان سيدي محمد بن عبد الله (*أمزيان*، ص. 11).

وتضمنت يوميات هارينغمان إفادات مهمة، من ذلك إقبال المغاربة على الخدمات الطبية للبعثة الهولندية، وتفاصيل عن لباس المسلمين واليهود المتشابه، ماعدا اختصاص اليهود باللون الأسود. وقدم هارينغمان وصفا تفصيليا لطنجة، ورآها على العموم باستثناء دور القناصل، مجرّد ركام من الأنقاض والخرائب والمباني البئيسة (*أمزيان*، ص. 11)، فقد بدت له المدينة عن بعد، رائعة ؛ بيد أن مبانيها لا تستحقّ أن تسمى بيوتا، وأزقتها ضيقة ورديئة، والتنقل فيها شديد الصعوبة لعدم وجود طرق صالحة، ولا جسور ولا فنادق ؛ وينطبق وصف طنجة حسب صاحب اليوميات على باقي مدن المغرب، لافتقارها إلى المرافق والتجهيزات.

وخصص هارينغمان حيّزا مهما لوضعية الجيش المغربي "المهلهل وقليل العدد، والمتكون أساسا من الفرسان"، أما المشاة فيوجدون في "حالة سيئة وبلا تسليح جيد، وبلا تدريب". ومع هذه السلبيات الكثيرة، بما في ذلك عدم استخدام المسدّس، فقد أشاد هارينغمان بالمغاربة باعتبارهم "فرسان ممتازين" (*أمزيان*، ص. 11). وسجل صاحب الرحلة تفاصيل عن السلطان سيدي محمد بن عبد الله، واصفا إيّاه بالسلطان البربري الذي يعتبر نفسه "فوق القوانين البشرية"، متطرقا إلى مسألة الصراع حول العرش والثقافة المحدودة للسلطان المغربي التي تعكسها "أسئلته الغريبة التي تبيّن بوضوح قلة وعي هذا الامبراطور بظروف أوربا، وبالأحرى بظروف هولندة الداخلية".

وبصرف النظر عن الطابع الاستعلائي والمنظور القدحي المؤطرين لهذه اليوميات، فإن هارينغمان قدم إفادات لا تخلو من أهمية عن الحريم، اليهود، الهدايا، الأشربة والمعمار المغربي وغيرها من الأمور.

محمد أمزيان، *صور من المجتمع المغربي من خلال رحلة هولندي* (غشت 1788)، ملفات من تاريخ المغرب، العدد الثاني، يوليوز 1996، ص. 10 - 13.

Miège J. L et Romain H. Rainero, Le Maroc, Écrits de Graberg de Hemsö, La Porte, Rabat, 1998, p. 99.

أحمد المكاوي

الهجرة : مبادئ الظاهرة، في الزمان والمكان

الهجرة ظاهرة اجتماعية ومتنوعة ارتبطت بظهور الإنسان الذي عرف التحرك عبر المجال خلال الحقب الزمنية المتتالية، من أجل ضمان استمرارية وجوده على البسيطة في بداية حياته، ثم لتحسين ظروف عيشه في مرحلة متقدمة، وأخيرا للوصول إلى نوعية حياة أفضل، تتمثل في جودة مثلى في سكنه، وكذا في ظروف عمله وبيئته المحيطة به، من خلال الخدمات المقدمة إليه. ويعتبر الأمن والسكينة العامل الحاسم في استقرار الإنسان في بلده. ولذا قد يصبح مضطرا لمغادرة حيه وبلده في كثير من الأحيان عندما يشعر بالتهديد على حياته وحياة أسرته، كما هو حال سكان عدة بلدان في الشرق الأوسط كسوريا والعراق وليبيا منذ أربع سنوات من الحروب التي خربت العمران وأبادت الإنسان والحيوان وهدمت المآثر الحضارية وأصبحت بلدانا للهجرة القسرية المتجهة نحو أوربا، ومنها ألمانيا التي استقبلت أكثر من مليون مهاجر سنة 2015 ودول الجوار التي استقبلت أكثر من أربعة ملايين سوري (تركيا، الأردن، لبنان..).

وبدون شك، فإن العلاقة الجدلية بين الهجرة والتنمية قائمة في فترة السلم، من خلال بعض الانعكاسات الاجتماعية والمجالية بالمغرب، وكذا المجال المتوسطي المرتبط به تاريخيا واقتصاديا ؛ فرغم النقاش الدائر حول

أهمية الهجرة، والتساؤل المطروح حول ما إذا كانت الهجرة تساهم في مسلسل التنمية أم تعرقله، فإن الهجرة في جل الحالات تساهم في تنمية المجالات الترابية وفي تحسين مستوى عيش الساكنة المهاجرة، سواء كان ذلك في مكان المنطلق أو الوصول، رغم صعوبة التعميم والحسم في الموضوع، نظرا لاختلاف ظروف الهجرة، والميكانزمات المتحكمة فيها والنسبية العلمية في الحكم على النتائج.

في هذا السياق، فإن القارة الأوروبية، من خلال سياسات حكومات بلدانها وطنيا، أو من خلال الاتحاد الأوروبي مهتمة باستمرار بظاهرة الهجرة وما يرتبط بها من انعكاسات سوسيو - مجالية واقتصادية وثقافية. فانعقاد مؤتمرات دولية متعاقبة (بالرباط، طرابلس، 2006، 2007، لشبونة دجنبر 2007 ؛ بولونيا 2008) حول موضوع الهجرة والتنمية، له دلالة ومغزى وجب فك رموزها. وحتى في فترة الهجرة القسرية، فقد فتح بعض حكام دول أوربا كألمانيا أبوابها في بداية مسلسل هجرة اللاجئين النازحين من ساحات الحرب 2015، رغم تداعيات الهجرة وردود فعل بعض التيارات المناهضة لإقامة الأجانب بدول الاستقبال (الجبهة الشعبية بفرنسا، ومثيلاتها كالنازية الجديدة في ألمانيا ودول أوربية أخرى)

- تعريف الهجرة حسب الزمان والمكان : لغويا : الهجرة تعني انتقال الناس من موطن إلى آخر؛ هاجر فلان أي ترك وطنه. هجر فلان نقله من موطن إلى آخر حسب المعجم الوجيز. والهجرة migration (باللاتينية migratio)، هي انتقال ساكنة من بلد إلى آخر من أجل الاستقرار به. وتتخذ عدة أشكال : هجرة مغادرة وهجرة وافدة. وقد تنتظم الهجرة على شكل غزو أو نزوح مكثف.

كما تعني الهجرة أيضا تنقل ساكنة من مكان إلى آخر كالحركة التراقصية، والتنقلات العادية بين مقر العمل والسكنى حسب القاموس.

جغرافيا : تعني الهجرة (migration) انتقال شخص (أو مجموعة أشخاص) من مكان الانطلاق (lieu de départ أو (lieu d'origine). إلى مكان يستقر فيه، يدعى مكان الوصول أو الاستقبال (de destination, lieu d'accueil Lieu d'arrivée).

وهنا لا بد من التمييز بين وضعيات المهاجر في الزمان والمكان (Kerzazi, M., 2003).

فعلى مستوى المكان : يطلق على المهاجر (migrant) (الذي غادر المكان "مهاجرا مغادرا" أو "نازحا" (émigrant)، مقابل مهاجر وافد (immigrant) وهو الذي حل بمكان الوصول واستقر به. وعلى مستوى الزمان : قد تكون نية المهاجر هجرة مؤقتة (temporaire) ؛ أي هجرة لفترة محدودة في الزمن، دون نية في الاستقرار بالمكان الذي حل به : كالبناء الذي غادر الراشدية ليستقر فترة من الزمن في ورش بناء بمدينة معينة (كحي الرياض بالرباط، أو مدينة تامسنة بضواحي الرباط تمارة)، ليعود إلى دواره بالراشدية بعد انتهاء الورش.

ونفس الشيء يعمم على معظم العمال المغاربة الذين غادروا دواويرهم أو مدنهم بدون مصاحبة أسرهم، واستقروا فترة من الزمن في مدن فرنسا (منطقتي باريس ومرسيليا على سبيل المثال) للاشتغال في معاملها ومناجمها، بفكرة العودة إلى بلدهم الأصلي، بعد جمع رصيد من المال.

وهناك شكل آخر من الهجرة يطلق عليه هجرة موسمية (saisonnière) وهي مرتبطة بعمل محدد للمهاجريـن في موسم معين (كموسم جني الزيتون بسيدي قاسم، أو الحوامض بتريفة والغرب، أو العنب بالسابس في عهد الحماية)، والرجوع إلى أماكن انطلاقهم.

وينطبق هذا على الهجرة الداخلية (داخل حدود البلد (migration interne)، (والدولية عندما يعبر المهاجر حدود بلده ليستقر في بلد آخر كفرنسا أو كندا (migration internationale. وفي الهجرة الداخلية يختلف الاتجاه، من البادية إلى المدينة، والذي قد يصبح نزوحا في بعض الفترات كالجفاف بالبادية، ومن المدينة إلى البادية، وهذا التيار ضعيف جدا، وإن كان بعض سكان المدن في العقود الأخيرة أصبحوا يقتنون أراض من القرويين ويستغلونها في الفلاحة وتربية الماشية، ومنهم ضباط وموظفون سامون استفادوا من عقود كراء أراضي الدولة (مزارع صوجيطا وصوديا) لمدة 99 سنة، ومن دعم مخطط المغرب الأخضر.. (سهل الغرب...). وهناك هجرة بين المدن، وهذه تهم الموظفين وبعض المهن كالجنود ...

وتظل الهجرة القروية نحو المدن، وخاصة النزوح القروي (exode rural)، هي الأكثر تأثيرا في المجال، سواء في مكان الوصول حيث سجل الرصيد الهجري بالمدن نموا ايجابيا مطردا انتقل في المتوسط من 7800 مهاجر في مطلع القرن العشرين إلى 127.000 مهاجر في سنة 2009-2010 (جدول 1).

جدول 1. تطور الرصيد الهجري السنوي بالوسط الحضري خلال الفترة 1900-2010

الزمنية الفترات	الرصيد الهجري
1900-12	7 800
1912-26	11 400
1926-36	17 300
1936-52	29 000
1952-60	45 000
1960-71	67 000
1971-82	113 000
1982-94	193 000
1994-2004	100 000
2009-2010	127 000

http: //www.hcp.ma/Evolution-du-solde-migratoire-annuel-du-milieu-urbain-1900-2010-a 694. html

هذا العدد الكبير من المهاجرين المتزايد المستقر بالمدن والذي تضاعف عدده 15 مرة خلال قرن من الزمن، يتطلب إمكانيات وبنيات استقبال قد لا تتوفر في معظم المدن المغربية. كما أن مكان المغادرة (البادية المغربية) يفقد عناصره الحيوية الشابة القادرة على العمل. ويسجل بأن الثقل الديموغرافي قد تحول من الأرياف إلى المدن منذ مطلع التسعينات، وبأن معظم المدن الساحلية تنتمي للمدن الكبرى وعليها يعول المغرب مستقبلا لرفع تحديات العولمة ورهانات التنمية. فقد انتقل "التمدن" من إجمالي السكان البالغ أربعة ملايين نسمة، حيث كانت النسبة 58% في سنة 1900 إلى 20.432.439 نسمة من الحضريين (بما فيها 81.634 أجنبي) بنسبة 60,3 % من مجموع سكان المغرب البالغ عددهم 33.848.242 نسمة، وفق الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ؛ علما بأن 70% منهم يتركزون بخمس جهات، في مقدمتها جهتا الدار البيضاء سطات، والرباط سلا القنيطرة، من بين 12 جهة. ونسبة مهمة من سكانها، خاصة في العقود الثلاثة التي نشطت فيها الهجرة (من الستينات إلى الثمانينات)، أصولها قروية. فقد ظلت البادية المغربية، إلى عهد قريب، مكانا منفرا للاستقرار، ونادرا ما كانت جذابة، بدليل أن الفقر والهشاشة والأمية وكذا التخلف على عدة مستويات، مستشرية بنسب كبيرة في البوادي أكثر منها في المدينة، وهذا رغم المجهودات التي قامت بها الدولة على مستوى البنيات التحتية (الماء والكهرباء والطرق) منذ نهاية تسعينيات القرن 20، مما دفع الدولة إلى تخصيص 55 مليار درهم لصندوق التنمية القروية في القانون المالي لسنة 2016 على مدى ثلاث سنوات.

وعلى المستوى السوسيو - جغرافي يلاحظ من خلال مسلسل الهجرة المعقد، أن أصول عدد من المهاجرين تنتمي في غالبيتها إلى مناطق مهمشة أو ضعيفة الموارد (مناطق البور) وفي مقدمتها المغرب الشرقي، الواحات، والهضاب الداخلية الأطلنتية وهي الأكثر طردا. بينما المناطق المسقية كتادلة أو تريفة والغرب، تستقطب من الأرياف الأخرى وتطرد نحو المدن أو الخارج.

وقد بين التوزيع المجالي لتيارات الهجرة في مطلع الألفية الثالثة انتقال ثقل الجاذبية الحضرية للساكنة القروية من الدار البيضاء إلى جهة سوس ماسة درعة. ذلك أن أكثر من 4 على 10 مهاجرين قرويين يقصدون هذه الجهة وجهات الدار البيضاء ومراكش تانسيفت الحوز وطنجة تطوان (وفق إحصاء 2004). ويفسر هذا التحول، بتنوع أقطاب التنمية الحضرية في عدة جهات من البلاد. ويضاف إليهما (حاليا 2016) قطب الجنوب "العيون الداخلة"، نظرا للمشاريع التي دشنت والموارد المالية التي خصصت لها والتي تبلغ 77 مليار درهم لتنمية الأقاليم الجنوبية في إطار الجهوية المتقدمة والنموذج التنموي الذي انطلق بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لاسترجاعها إلى الوطن الأم 6 نونبر 2016.

وعلى مستوى باقي المدن المغربية، فقد سجلت رصيدا هجريا إيجابيا خلال القرن 20 والعشرية الأولي للألفية الثالثة بمعدل 127 ألف مهاجر خلال الفترة 2009-2010 كما يوضح الجدول رقم 1.

وللتدقيق أكثر، فإن المعنى العلمي لمصطلح الهجرة يقتضي التوفر على عدد من الضوابط منها :

1 - التنقل على مسافة مجاليه معينة وزمنية للتمييز بين حركات السكان العادية والهجرية.

2 - الفاعلون المساهمون في حركة الهجرة. فبالإضافة إلى المهاجرين، هناك من يساهم في عملية الهجرة بصفة مباشرة أو غير مباشرة : كنقل المهاجرين وإيوائهم لفترة قد تطول أو تقصر استعدادا للهجرة واستقبالهم. فالهجرة مسلسل معقد تتدخل فيه عدة عوامل : المال، والسلطة، والاستراتيجيات..؛

3 - الإقامة والسكنى :تغيير الإقامة والسكنى للمهاجر يعني تغيير نسق حياته الاجتماعية والثقافية وانتمائه ؛

4 - تغير الحياة اليومية : تغير جذري للحياة اليومية للمهاجر.

فالهجرة غير محصورة فقط في عدد المهاجرين وتنقلاتهم من بلد إلى آخر بدوافع سياسية واقتصادية، بل هي عملية معقدة ومركبة. وتنتظم في إطار نظام مجالي وزمني معقد ومتطور باستمرار؛ مجال قد يمتد من الإقليم إلى الجهة، ومن البلد إلى العالم ضمن سلسلة من نقط الانطلاق، ومرورا من نقط العبور، والوصول، والشبكات، وباحات الاستراحة.

إلا أن موضوع"الهجرة في علاقته الجدلية بالتنمية" لن يعالج كل التنقلات الاعتيادية للسكان التي تدخل في نمط العيش كالرحل ((nomades الذين يقطعون مسافات طويلة بدون اعتبارهم مهاجرين فيما يصطلح عليه بـ «الانتجاع transhumance» ؛ وهي ظواهر عرفت تقلصا في العقود الأخيرة، نظرا لعدة عوامل اقتصادية وجيوسياسية، أو الحركة التراقصية بين مدينة وأخرى (مثلا بين سلا والرباط، أو بين المحمدية والدار البيضاء) "mouvement pendulaire"، والهجرة القسرية التي تعني تهجير الناس بالقوة (déportation) كالشعب الفلسطيني الذي يعيش معظمه في مخيمات بدول الجوار أو موزعين على بلدان العالم، وملايين اللاجئين السوريين والعراقيين بتركيا والأردن وبلدان أوربا (في الظرف الحالي 2016) في غياب تسوية للأزمة السورية واستمرار الحروب في سوريا والعراق والصومال وليبيا ... وظهور كيانات غريبة تحكم مساحات شاسعة منها (داعش..).

ويمكن الجزم حول الهجرة النهائية وما لها من علاقة بالتنمية من خلال بعض الانعكاسات الاجتماعية والمجالية والاقتصادية بالمغرب، وبالمجال المتوسطي المرتبط به تاريخيا واقتصاديا انطلاقا من بعض الأمثلة. فهذه الحركات الهجروية سواء كانت داخلية أو خارجية في مناطق النزوح وفي مناطق الوفود، فإنها تخدم التنمية

في كثير من الأحيان. لكن، بالعكس، قد تعرقلها عندما تساهم في تدهور البيئة، بالبادية نتيجة مغادرة الأيدي العاملة النشيطة، والتركز في الأحياء العشوائية ببعض أحياء المدينة وخاصة أحزمة الفقر بالحواضر الكبرى كالرباط والدار البيضاء.

وللهجرة أسباب ودوافع وعوامل أهمها العامل الاقتصادي المرتبط بالبحث عن الشغل وظروف عيش واستقرار أفضل وتحسين الوضعية المادية. و لذلك، فإن نسبة الشباب البالغ من العمر ما بن 15- 34 سنة هي التي تكون غالبة في فئات أعمار المهاجرين. والعامل الثاني الأساسي مرتبط بالظروف العائلية؛ ذلك أن عددا من المهاجرين هم مرافقون لرب الأسرة (الزوجة وأطفالهم والذين هم تحت كفالته)، فهو الذي قرر مصيرهم بأخذه قرار الهجرة ووجهتها ومكان الاستقرار. ثم إن التطور الجديد في المجتمع المغربي وفي مجتمعات قريبة منه، هو أن المرأة والفتاة والأرملة أصبحت تهاجر لوحدها بحثا عن العمل بدون مصاحبتها من أحد أقاربها كما كان الوضع سابقا.

إلى جانب هذه العوامل تضاف عوامل وحوافز في أماكن الاستقرار بالداخل والخارج (جاذبية المدن بالداخل، وأوربا بالخارج) خاصة مع تقدم وتطور وسائل الاتصال والتواصل التي جعلت من العالم قرية تتعارف الشعوب فيما بينها على طرق عيشهم وأسلوب حياتهم وثقافتهم وحضاراتهم التي قد تكون جذابة أو منفرة. ولذا يخاطر الشباب المغربي والإفريقي جنوب الصحراء بحياته باجتياز الصحراء الإفريقية الكبرى القاحلة، ويجازف بعد ذلك عبر قوارب ومراكب الموت في مضيق جبل طارق والبحر الأبيض المتوسط، الذي أصبح الموت قاعدة كلما كانت وسائل النقل البحري هشة، مع الإشارة إلى كل ما يحيط برحلة المهاجر من مخاطر يستغلها تجار تهريب البشر والمافيات في دول الساحل والبحر المتوسط. ومن هنا تأخذ الظاهرة بعدا تراجيديا يوميا تتناقله وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وتعقد المؤتمرات واللقاءات لتسوية أوضاع المهاجرين المأساوية بدون حلول جذرية، خاصة مع استمرار الحروب والاضطرابات وعدم الاستقرار وانتشار البطالة والفقر والهشاشة في الشرق الأوسط وبلدان الساحل جنوب الصحراء الإفريقية وكذا بعض دول شمال إفريقيا.

ولذا لابد من التذكير بأن أي تخطيط في البلد يتطلب الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الهجرة بأصولها ومسبباتها وانعكاساتها على المدى المتوسط والبعيد، والتنبيه إلى بعض الأخطار واستباق وقوعها لمعالجتها في أوانها قبل الخضوع لعواقبها الوخيمة. وكل ذلك قصد وضع البرامج التنموية لحل مشاكل السكان قبل استفحالها.

إن الأرياف المغربية منذ مطلع القرن 20 إلى بداية الثمانينات اعتبرت المصدر الأول للهجرة نحو المدن بصفة عامة، والساحلية منها بصفة خاصة. وفي العقد الأخير قد يكون قد وقع تحول في ثقل الهجرة الذي أصبح يقل بالمقارنة مع الزيادة الطبيعية منذ بداية التسعينات.

أي أن نمو وتوسع المدن أصبح مرتبطا أكثر بالزيادة الطبيعية منه بعامل الهجرة الوافدة، عكس ما ساد في الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات مع تباين بين المدن. فإذا كانت الدار البيضاء في فترة الستينات تستقطب المهاجرين من كل جهات المغرب، خاصة من سوس ومن الجبال المغربية، فإنها تستقطب حاليا من المناطق المجاورة لها الشاوية (إقليم سطات) ومن إقليم الحوز. أما الرباط، فبحكم موقعها الوسطي بين الشمال والوسط والجنوب، وبحكم وظيفتها كعاصمة إدارية، ووجود الجامعة العصرية الأولى بها، كل ذلك ساهم في استقطابها لمهاجرين من أصول مختلفة همت كل أرجاء البلاد. ولكن لاحقا، وقع تنوع في الأقطاب الحضرية التنموية بالمغرب بارتباط مع الأوراش الكبرى المهيكلة، والذي خلق أقطابا موزعة على التراب المغربي الساحلي المتوسطي: (قطب وجدة بركان الناظور، وقطب تطوان طنجة). وأقطاب المحيط الأطلنتي : القنيطرة وتكتل الرباط - سلا تمارة، تكتل الدار البيضاء المحمدية الجرف الأصفر، قطب أسفي - أگادير، والأقطاب الداخلية: قطب فاس - مكناس، وقطب مراكش، ثم قطب العيون الداخلة بالأقاليم الجنوبية.

إن من شأن تنوع الأقطاب التنموية بداخل البلاد وبسواحلها المتوسطية والأطلنتية، من شأنه التخفيف من الضغط على الساحل بصفة عامة والأطلنتي بصفة خاصة. ويلاحظ بأن عامل القرب حاسم في اتخاذ قرار الهجرة، حيث أن الهجرة أصبحت جهوية (عامل المسافة: القرب أو البعد). فنظرا لهيكلة المجال المغربي بجهاز حضري متكامل وتشجيع الدولة على نشوء مراكز حضرية لتقديم الخدمات الأساسية للساكنة، وتوفير البنيات التحتية وخلق أقطاب جديدة وفرت فرص الاستثمار والتشغيل، كل ذلك ساعد على تثبيت مجموعة من السكان في هذه المدن الجديدة بدل الرحيل نحو المدن الكبرى. وفي بعض الأبحاث الجديدة أشار المبحوثون المهاجرون إلي أن 3 دوافع أساسية دفعتهم للهجرة، مرتبة حسب الأهمية وهي : ضمان الشغل، وقرب مكان الاستقبال وتواجد الأقارب.

هذا التحول بدأت إرهاصاته في مطلع الثمانينات، حيث أصبحت المدن الصغرى والمتوسطة والشبه حضرية تشكل "أقطابا" جديدة للهجرة الريفية بعد أن ظلت المدن الكبرى مهيمنة في الاستقطاب خلال عقود. ويمكن تفسير هذا بأزمة السكنى وغلاء المعيشة والمضاربة العقارية وتعقد مشاكل النقل بالحواضر الكبرى، مقابل سهولة اندماج الريفي في بيئته الجديدة القريبة من منطلقه الجغرافي الأصلي. وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الهجرة الريفية الجهوية لتبلغ أحيانا 80% من مجموع المهاجرين من نفس الجهة أو الإقليم . وبدون شك فإن الدولة شجعت هذا الاتجاه للتخفيف من الضغط على المدن الكبرى بعد أن بلغ عدد منها مرحلة التشبع.

وللانفجار الحضري علاقة وطيدة بالهجرة الوافدة وعواقبها نظرا لنفاذ الاحتياط العقاري وارتفاع ثمن العقار بالمدن الساحلية. لقد ظل الساحل الوجهة المفضلة

للمهاجرين من الأرياف والمدن لمدة طويلة، إلى أن تشبعت مدنه وأصبحت حاليا لا تقوى على تحمل وافدين جدد. ومن نتائج ذلك، تراجع وتيرة نموها مقارنة بالمدن المتوسطة والصغيرة. مثال ذلك الرباط، حيث نموها شبه مستقر. ولكن الساحل الحالي المغربي يضم المراكز الحضرية الكبرى بما فيها ولايتي الدار البيضاء والرباط. ومن عواقب هذا التوسع المهول نفاذ الاحتياط العقاري ومعه ضعفت إمكانيات التوسع في الساحل.

ومن بين انعكاسات الهجرة على المدن القديمة (مثال سلا والرباط)، أن عرفت هذه الأخيرة تحولات عميقة وبنيوية عندما أصبحت ملجأ للنازحين الريفيين. ونسبة مرتفعة من الساكنة الجديدة المستقرة بها من العزاب. وهذا ما سيساهم في تدهور النسيج الحضري للمدن القديمة بعد مغادرة العناصر الحيوية النشيطة لها، ومنها البورجوازية التقليدية، نحو أحياء جديدة. ونتج عن ذلك تباين اجتماعي بين ساكنة ريفية معوزة استقرت بالمدينة وفئة من أصول حضرية ذات مستوى مادي لا بأس به ومستوى تعليمي متقدم. كما أن التجهيزات الاجتماعية لم تعد كافية لتلبية حاجيات الساكنة المتزايدة. لذلك وقعت تغييرات في المجال بمبادرة من القطاع الخاص لتلبية حاجيات السكان من السكن على حساب التراث الحضاري للمدينة العتيقة، وذلك بعد القضاء على "السواني والجنانات" والحدائق القديمة. كما أن بعض الدور القديمة ظلت مهملة أو تقطنها مجموعة أسر تكتريها. وعرف الملاح الذي غادره اليهود المغاربة نفس التدهور، حيث أصبح المنزل الواحد يأوي مجموعة أسر بكثافة جد مرتفعة.

وعلى مستوى الوظيفة الاقتصادية للمدينة العتيقة التي كانت مصدر الصناعة التقليدية فقد عرفت هي الأخرى تحولا بعد هجرة الساكنة الأصلية (الرباطية والسلاوية مثلا) حيث تراجعت الصناعة التقليدية لصالح التجارة المتنوعة وأغلبها غير منظم أو مهرب ومنها الإلكترونية والألبسة.

الهجرة والتنمية بالمغرب : بعد تقديم بعض التعاريف والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالهجرة، وجب التأكيد على أن لكل حركة مجاليه انعكاسات متعددة، أساسها العميق إشكالية التنمية في مكان الانطلاق، ومكان العبور والوصول، سواء كانت تنقلا اعتياديا بين مقر السكنى والعمل، أو هجرة مؤقتة، موسمية، أو دائمة. لكن الانعكاسات والعواقب والآثار متباينة حسب نوعية الهجرة. وبصفة عامة فإن الهجرة الدائمة هي التي لها انعكاسات هامة سوسيو - مجالية واقتصادية وديموغرافية وثقافية، وهذا في جدلية دائمة مع مسلسل التنمية سواء في مكان المغادرة أو الاستقرار. لأن المهاجر المغادر للمكان الذي قد يكون ولد وترعرع فيه، وقضى فيه فترة من شبابه، وبالتالي أصبح له به ارتباط عاطفي ومادي، هو قرار صعب على عدة مستويات : نفسية واجتماعية وثقافية، لكونه سيغير محيطه الاجتماعي ومقر سكنه، وبيئته الثقافية، وربما بعض قيمه وعاداته، وحتى نشاطه الاقتصادي ومهنته في مكان الوصول. وهذا ما دفع الباحثين في علوم إنسانية مختلفة لتتبع ملف الهجرة في الزمان والمكان.

فإلى عهد قريب، يمكن تحديده بفترة الحماية إلى فجر استقلال البلاد، كانت "الهجرة النهائية" غير مستساغة في البوادي المغربية. وكان الشخص المغادر لا يعلن نيته الصريحة بمغادرته الدوار والقبيلة، باعتبار أن الإقدام على هذه المبادرة كان يعتبر صعبا، لكون الشخص يشعر بالإحباط وهو يهجر موطن ازدياده ونشأته، وعائلته وعشيرته وقبيلته، ليصبح غريبا في الوسط الجديد الذي سيقطن فيه. فالمهاجر بعد مغادرته الجماعة والعائلة سيعتمد فقط على نفسه لحل أزماته وكل الصعوبات التي تعترضه. لقد كان محميا في القبلية التي تمكنه من الحصول على قروض من أعيانها بدون فائدة، وخدمات من ساكنة الدوار بدون مقابل مادي، كمشاركتهم التطوعية في بناء مسكنه أو ترميم سطحه أو حصاد محصول مشارته (التويزة...). إن انعكاسات الهجرة عرفت تطورا حسب نوعية المهاجرين وخصائصهم الديموغرافية وظروف الحياة وتطور المهاجر في عقليته وسلوكه وفلسفة حياته.

- انعكاسات الهجرة السوسيو مجالية والثقافية.

النقاش المرتبط بالعلاقة الجدلية بين الهجرة والتنمية لا زال مستمرا ولم يحسم فيه بعد، إيجابا أو سلبا. ذلك أن الهجرة في علاقتها الجدلية بالتنمية هو موضوع بحث في تجدد مستمر حسب الزمان، ووفق ظروف المكان. فقد تنشط الهجرة في فترة معينة ويقع الطلب عليها، كما كان عليه الحال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بين المغرب وفرنسا ؛ حيث كانت حاجة أوربا ماسة لليد العاملة، وهي التي خرجت مدمرة من الحرب، لإعادة بنائها واستمرار استغلال مواردها. فوجدت ضالتها في مستعمراتها القديمة، ومنها المغرب الذي شجعت هجرة شبابه للالتحاق بالمناجم وأوراش البناء والوحدات الصناعية. فشباب العالم النامي المهاجر إلى الديار الأوروبية، وفي مقدمته الشباب المغربي، كان يختار منه فقط ذوو العضلات المفتولة والقوية من المرشحين للهجرة، من طرف الوكلاء الذين كانت تبعثهم الشركات لعقد صفقات العقود في عين المكان. هؤلاء استطاعوا بفضل سواعدهم بناء أوروبا (فرنسا بالنسبة للمغاربيين)، وإنعاش اقتصادها. فكان نمو اقتصادي، وتشييد عمراني، وتنمية للبلد، حاضرا ومستقبلا. وفي المقابل استفادت أسر وعائلات المهاجرين بعائدات ذويهم من العمال المهاجرين بتحسين ظروف عيشها، وفي مقدمتها السكن والتغذية والملبس. كما استفادت عدة أسر من شراء أراضي لتوسيع حيازاتها العائلية، كما هو حال عدد من المهاجرين ببني يزناسن (سهل أنكاد) الذين اقتنوا أراضي بفضل عائدات الهجرة منذ السبعينات والثمانينات، بحيث حسنت مجموعة من العائلات مستوى معيشتها، وأصبحت تمتلك أراضي زراعية سقوية مجهزة بآلات ضخ، تستغلها بطرق عصرية بعد أن كانت في فترة سابقة تشتغل كرعاة وخماسة لدى بعض العائلات التي كانت تمتلك الأراضي والقطيع. كما أن

واحة فيگيگ - على غرار واحات أخرى - ضمنت استمرارها وانتعاشها بفضل استفادة عدد من العائلات المحلية من عوائد الهجرة الداخلية، وأساسا الخارجية، بفضل الاستثمارات في الفلاحة (زراعة النخيل، وتربية الأبقار)، وخاصة من طرف أولئك المهاجرين العائدين إلى الواحة من فرنسا، الذين استثمروا أموالهم في إنعاش مشاراتهم وتحسين إنتاج التمور وتربية العجول، وتوسيع التمدن بالواحة، حيث كانت بعض الأحياء تنعت بأحياء العمال المهاجرين. ويضاف إلى ذلك أيضا دينامية فلاحيه تعتمد على تجربة محلية تقوم على السقي العصري خارج الواحة، مكونة من تعاونيات فلاحية وحيازات عصرية في ملك محليين أو بتمويل من مهاجرين استقروا في مدن مغربية، من تجار ومستثمرين بوجدة ومكناس والدار البيضاء استثمروا أموالهم في توسيع مساحات الري لإنتاج أنواع من التمور ذي المردودية المرتفعة كالمجهول . في هذا الصدد فقد ورد في نتائج بعض الأبحاث، (عبد الكريم مرزوق، 1995، بنشريفة عبد اللطيف 1990)، الارتباط الاقتصادي القوي بين قصر زناگة بواحة فيجيج وموارد الهجرة الدولية بشكل كبير (وإن كانت الهجرة الداخلية بنسبة ضعيفة). ويتجلى ذلك في التعمير، والتوسع الفلاحي وتكثيفه وتنويع الخدمات، وتحسين مستوى عيش عائلات المهاجرين الذي تجلى في تغيير المسكن، وشراء قطع أرضية بفضل عائدات الهجرة كتمويل، والموارد البشرية المحلية في التدبير والاستغلال. إن الهجرة وخاصة الدولية ساهمت بالملموس في استمرارية الحيوية الاقتصادية والاجتماعية في الواحة المذكورة كغيرها من الواحات المغربية كذرعة. كما قلبت موازين القوى الاجتماعية، بحيث أن الأدوار تغيرت داخل المجتمعات التقليدية بصعود قوى جديدة أصبح لها النفوذ، وهبوط أخرى بتأثير من الحركية الاقتصادية وإعادة توزيع الخيرات والتي غيرت من حال البنيات الاجتماعية أيضا والمجال (آيت حمزة محمد، 2002). إن أوضاع عدد من الأسر المغربية في المناطق التي مستها الهجرة قديما وأساسا الهجرة الدولية بمناطق سوس وبني يزناسن وفجيج بفرنسا، منطقة الناظور والحسيمة بالبلاد المنخفضة وألمانيا، وحديثا بمنطقة الفقيه بنصالح وتادلا حيث تركز تيار الهجرة نحو إيطاليا، وإسبانيا خاصة قبل أزمة 2008، فإن جل هذه العائلات تحسنت أوضاعها بفضل عائدات الهجرة. (RGM, 1993) إن الهجرة الدولية أصبحت في منطقة تادلا آلية من الآليات المتحكمة في دينامية وتنظيم المجال. وقد تمكن عدد من المغاربة أمام أزمة التشغيل، التسلل عبر تركيا واليونان ضمن حركة اللاجئين الهاربين من الحروب كالسوريين، لبلوغ أوربا (أزيد من 12 ألف مغربي في مطلع 2016 عبرت الحدود واستقرت بمدن ألمانيا)

- تحويلات المهاجرين من العملة الصعبة ساهمت في التنمية.

إذا كانت أوروبا (ومنها فرنسا) قد استفادت من اليد العاملة المهاجرة التي بلغت سابقا أزيد من ثلاثة ملايين مغربي بالخارج، ومعظمهم كان يتركز في الإتحاد الأوروبي بنسبة 85%، فقد استفاد المغرب أيضا من العملة الصعبة التي ساهمت في بناء الأواش المفتوحة (البناء، والسدود وتجهيزات السهول المسقية، وبعض الوحدات الصناعية..). وعلى سبيل المثال استفاد البلد، من خمسة ملايير درهم من اسبانيا فقط سنة 2005. وانتقلت تحويلات المهاجرين المغاربة من 2.7 مليار أورو سنة 2000 (وهو ما يمثل 6.5% من الناتج الداخلي الخام) إلى 3.6 مليار أورو سنة 2005 (وهو ما يمثل 9% من الناتج الداخلي الخام) (حمدوش، 2007). وللمقارنة مع التحويلات العالمية للمهاجرين فقد بلغت في العالم 300 مليار أورو سنة 2006.

إن مساهمة الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أماكن الانطلاق ظلت بارزة خلال فترة النصف الثاني من القرن 20، حيث حركت عدة قطاعات، في مقدمتها حركة البناء بجبال الريف، وسوس والمغرب الشرقي ومناطق أخرى من المغرب، والتي ساهمت بدورها في خلق فرص جديدة للشغل، وتشغيل اليد العاطلة المحلية. كما ساهمت بطريق غير مباشر في تنشيط قطاعات اقتصادية مرتبطة بالبناء، كحرف النجارة والحدادة والصباغة.. وكذا الاستثمار في شراء الأراضي الزراعية، وتجديد طرق العمل، وتكثيف الإنتاج الفلاحي. كما استطاعت بعض الأسر الاستفادة من تكوين أبنائها في المدن بفضل تمويل التعليم لتلاميذ العائلة.

وحسب إحصائيات رسمية صادرة مؤخرا عن الوزارة الوصية، فإن مغاربة العالم المنتشرين في أكثر من 100 بلد والبالغ عددهم 5 ملايين مهاجر (بنسبة 13% من مجموع السكان) قد حولوا إلى المغرب 60 مليار درهم (حوالي 6 ملايير دولار) سنة 2015. هذا المبلغ يعادل 7% من الناتج الداخلي الخام للمغرب، ويشكل بحجمه ثالث مصدر للعملة الصعبة بعد موارد السياحة ومبيعات الفوسفاط. ولكن باستثناء شراء العقار، لايستثمر المغاربة المهاجرون منها حاليا سوى نسبة ضئيلة، ومعظمه موجه للاستهلاك. ويتركز معظم المهاجرين المغاربة ببلدان الاتحاد الأوربي وخاصة فرنسا (مليون ونصف نسمة)، والتي تعززت في العقود الأخيرة ببلدان الجوار اسبانيا (800000 نسمة) وكذا إيطاليا والبلدان المنخفضة. ويأتي في الترتيب بعد الاتحاد الأوربي، البلدان المغاربية والعربية، خاصة دول الخليج بعد التحاق المغرب كعضو في المجموعة، وبلدان أمريكا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وتتعزز يوما بعد يوم العلاقات وحركات الهجرة بين المغرب ودول إفريقيا بعد التفتح الذي قام به المغرب والذي ترجم في زيارات العمل والصداقة المتكررة للعاهل المغربي محمد السادس منذ 2010 وما رافقها من استثمارات استراتيجية تنموية يقوم بها المغرب في دول إفريقيا في إطار مقاربة تنموية شمولية من قبيل العلاقات جنوب - جنوب. والجداول التالية تبين تطور الهجرة المغربية بالخارج مع بداية الألفية الثالثة إلى اليوم (جدول 2).

جدول 2. تطور عدد الجالية المغربية المقيمة بالخارج 1998-2006 و2015

حسب السنوات	العدد
1998	1 662 870
2000	2 098 187
2002	2 549 215
2005	3 185 382
2006	3 300 000
2015*	5 000 000

حسب مصدر من الوزارة الوصية المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج

وتتوزع الجالية المغربية في القارات الخمس بأهم بلدان الاستقبال، مع تركز بالاتحاد الأوربي لعوامل تاريخية وجغرافية واقتصادية وجيوسياسية (جدول 3).

جدول 3 . توزيع الجالية المغربية بأهم بلدان الاستقبال والمناطق والقارات (2005)

مناطق وبلدان الاستقبال	عدد أفراد الجالية المغربية
Europe أوروبا	**2 739 051**
France فرنسا	1 036 909
Espagne إسبانيا	503 171
Belgique بلجيكا	354 161
Italie إيطاليا	345 764
Pays Bas البلدان المنخفضة	324 511
Autres Pays d'Europe	174 535
Pays Arabes البلدان العربية	**213 034**
Libye ليبيا	78 852
Algérie الجزائر	62 822
Arabie Saoudite العربية السعودية	27 567
Autres Pays Arabes بلدان عربية اخرى	43 793
Asie et Océanie آسيا وأقيانيا	**2 515**
Afrique إفريقيا	**4 586**
Amérique أمريكا	**226 196**
الولايات المتحدة الأمريكية Etats-Unis d'Amérique	125 000
Canada كندا	100 000
Autres Pays d'Amérique بلدان أمريكية أخرى	1 196
Total المجموع	**3 185 382**

http://www.hcp.ma/Effectif-des-Marocains-residant-a-l-etranger-MRE - a705.html

ولذا، فإن الرصيد الهجري إيجابي للمهاجرين المغاربة بالخارج. فقد تضاعف معدله السنوي خلال الفترة (1986-2010) (جدول 4). وإذا كان تيار الهجرة قويا في القرن الماضي (ق. 20) نحو فرنسا أساسا، فقد أصبح اليوم يتجه نحو دول أخرى كإسبانيا التي يقيم بها أزيد من 800.000 مهاجر، ثم إيطاليا وغيرها...

جدول 4. الهجرة الدولية : تطور الرصيد الهجري السنوي (الفترة 1986-2010)

الفترة الزمنية	الرصيد الهجري
1986-1988	39 000
2009-2010	86 000

http://www.hcp.ma/Migration-internationale-evolution-du-solde-migratoire-annuel-1986-2010_a693.html

إلا أن أوضاع الهجرة الدولية متغيرة وغير مستقرة، حيث أصبحت البلدان المستقبلة تنتقي المهاجرين من ذوي الكفاءات والمهارات، وتشدد الخناق على الراغبين في الهجرة إلى بلدانها (الهجرة الانتقائية حسب مفهوم الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي 2007). فرغم إيجابيات الهجرة بصفة عامة المتمثلة في الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية في مكان الانطلاق والاستقبال، يمكن طرح سؤال كبير حول مصير الجيل الأول الذي كان يشتغل في ظروف قاسية بأوروبا (فرنسا وبلجيكا) بمناجم الفحم والمعادن وصناعات الصلب، والأوراش الكبرى كقطاع البناء والتجهيزات الأساسية، ومدى انعكاساتها السلبية على صحتهم وإصابتهم بأمراض لا حصر لها ؟ وهل رصيد الهجرة إيجابيا أم سلبيا على كل المستويات ؟

في الوضعية الحالية ظهر نوع "جديد - قديم" من الهجرة "هي الهجرة السرية" التي أصبح يطلق عليها محليا نظرا لاستفحالها ودراميتها كلمة "الحريگ". وظهرت بلدان تدعى بلدان العبور كبلدان شمال إفريقيا، وفي مقدمتها المغرب، الذي أضحى يعيش كابوس الهجرة السرية من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (مالي، النيجر، السنغال..) ؛ في شماله عبر سبته ومليليه المحتلتين، وفي شرقه عبر الحدود مع الجزائر، وفي جنوبه بالمنطقة المقابلة لجزر الخالدات. وأضحى مضيق جبل طارق وحوض البحر الأبيض المتوسط مقبرة للمهاجرين السريين اللذين هم ضحايا ويشكلون قوتا يوميا لأسماك القرش. ونفس الشيء ينطبق على تونس والجزائر وليبيا المقابلة شواطئها لأوربا خاصة بعد انحلال الدولة وسيادة الاضطرابات والتطاحن بين الميلشيات في هذا البلد، ونشاط حركة الهجرة السرية ونقل البشر عبر قوارب الموت في بحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط. وبذلك أصبح تيار الهجرة المتجه نحو أوربا مركبا ومتنوعا، فبالإضافة إلى المغاربيين، يوجد أفارقة قدموا من دول الساحل، ومهاجرون من الشرق الأوسط هربوا من الحروب.

- السياق السوسيو- تاريخي اقتصادي للهجرة النهائية والتحولات الجديدة

كان الجيل الأول من المهاجرين نحو أوربا خلال الستينات والسبعينات يقتر في حياته اليومية ليدخر النقود ويبعث بجزء كبير منها إلى عائلته شهريا، ويفكر في

بناء منزل فخم بالدوار أو في المدينة المجاورة، ويساعد عائلته لشراء قطعة أرض، أو أدوات عمل حديثة كالجرار والمحراث العصري وآلة الحصاد؛ هذا الجيل عادة ما كان يفكر بجدية في العودة إلى البلد الأصلي. لكن مع مرور الزمن ظلت نية العودة نوعا من السراب وفي غالب الأحيان لا تتحقق (كرزازي موسى، 1995). وقد زادت العولمة في تكريس هذا النهج.

أما الأجيال الجديدة، كالجيل الثاني والثالث الذي ولد وتربى في بلاد المهجر، فإنه في غالب الأحيان لا يفكر في العودة. بل الأكثر من ذلك فإنه في عدد من الحالات يبيع الإرث الذي تركه والداه في البلد الأصلي (المغرب) ليستثمره أو ينفقه في بلاد المهجر. وعدد من هؤلاء الشباب من الجيل الثاني والثالث أساسا، يعيش الإحباط في ضواحي المدن الكبرى كباريس ومدريد والأحياء المهمشة ببروكسيل، مما يسهل استقطابهم عبر وسائل الاتصال من طرف بعض الحركات المتطرفة بسوريا والعراق (داعش، القاعدة والنصرة...)، ومعظمهم مغاربة أو من أصل مغربي ولدوا في أوربا بحي مولمبيك بمدينة بروكسيل وبضواحي باريس على سبيل المثال) أو بمدن الشمال ومنها مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين.

من هنا يطرح التساؤل التالي، هل ستستمر الدولة المغربية في تصور عودة المهاجر بأموال لاستثمارها في بلده الأصلي، وانتظار الحوالات الشهرية من الأسر المهاجرة المقيمة بالخارج لتمويل جزء من عيش عائلاتها الكبيرة في المغرب ؟

فرغم استمرار تدفق الأموال المحولة إلى المغرب، فإن واقع الحياة قد تغير، سواء بالنسبة للمهاجرين في الداخل أو الخارج، ومعها تغيرت سلوكاتهم وتناقص إحساسهم ووعيهم بضرورة التكافل والتضامن مع العائلة الكبيرة في مكان الانطلاق. وحتى داخل البلد، فإن مفهوم القبيلة عوض في كثير من الأحيان بتنظيمات سياسية ونقابية وجمعوية وتعاونية. كما أن مفهوم العصبية القبلية، والقبيلة التي كانت سندا للفرد في إطار التحام الجماعة قد تغير هو الآخر بحضور مكثف للدولة، ورموزها المالية (القرض الفلاح / السياحي والعقاري)، والمؤسسات البنكية التي أصبحت تمول المشاريع.

وظهرت نخب جديدة على أسس ومنطلقات جديدة غالبا لا تنطلق من القيم القديمة كالشرف وأصل العائلة والزاوية والانتماء للقبيلة.. بما فيها نخبة من المهاجرين. فهي أطر من الشباب الناجح ذي تكوين عال وله فكر استثماري في مجالات صناعية وسياحية ومعلوماتية وفي التكنولوجية العالية. كما أن فلسفة الحياة لدى الفرد تغيرت ؛ وهو يسير في اتجاه الفردانية وتحسين شروط الأسرة النووية، بدون اكتراث بالعائلة الكبيرة، والعشيرة والقبيلة. وقد زادت العولمة من إضعاف الإحساس بالانتماء إلى الجماعة المحلية والعرقية والقرابة الدموية، ولربما حتى بالانتماء إلى الوطن الواحد بالمفهوم التقليدي للمصطلح، نظرا لحرية الاستثمار في كل بقاع العالم وبالتالي الانتماء للوطن "العالمي".

فمن بين انعكاسات الهجرة الدولية داخل المغرب وبأوروبا، يمكن الإشارة إلى أن المغاربة الذين نجحوا في حياتهم المهنية والدراسية بالخارج، قاموا باستثمارات هامة في بلدان المهجر 23% مقابل 70% منهم استطاعوا نقل التجربة للمغرب للاستثمار في بلدهم الأصلي، وتحقيق مشاريعهم وأساسا في العقار، من إدخارات عائدات الهجرة (الفترة 2000-2005). ولكن عددا كبيرا منهم أصابه اليأس، وتخلى عن الفكرة، أو لا زال ينتظر ما سيأتي به المستقبل. وهذا العامل يعتبر منفرا للعودة والاستثمار في الوطن الأصلي، وبالتالي ينقص من التنمية المحلية المحتملة بعدة مناطق بالمغرب. ولاشك أن البيروقراطية والرشوة بالمغرب تقتل في عدة حالات الإمكانيات التنموية التي تتيحها الهجرة الدولية. فرغم الجهود التي تعبر عنها الدولة من خلال الوزارة أو كتابة الدولة أو المؤسسة المهتمة بالمهاجرين، فإن الواقع حسب تصريحات عدد كبير من المستثمرين المغاربة الراغبين في العودة للاستقرار بالبلاد غير مشجع، بل هو معيق للاستثمار بالمغرب. وربما ستنعكس التغييرات التي حدثت في مطلع 2016 في بنية وزارة الخارجية المغربية، تلبية لمطالب الجالية المغربية بالخارج، ستساهم في تشجيع المهاجرين المغاربة والجالية المغربية بالخارج على استمرار الارتباط ببلدهم والاستثمار فيه، خاصة وأنه البلد الوحيد في العالم العربي الذي ينعم نسبيا بالاستقرار، ويعرف تطورا ولو بطيئا ومتعثرا في النمو الاقتصادي والاجتماعي والديموقراطي.

الهجرة الإفريقية بالمغرب : من العبور إلى الاستقرار والاندماج : ظاهرة الهجرة السرية الإفريقية من جنوب الصحراء حديثة العهد. وقد تنامت منذ مطلع الألفية الثالثة من عدة دول من نيجيريا والسنغال والنيجر... حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن الرقم يتراوح بين 15 و20 ألف مهاجر سري، ولو أنها غير رسمية لصعوبة ضبط عدد المهاجرين بما فيه عدد من السوريين المقدر ب 1700 نسمة.

إن اتجاه الهجرة كان مركزا على أوربا بالدرجة الأولى، حيث ظل المغرب منطقة عبور لهؤلاء المهاجرين الوافدين عليه من كل حدوده التي يتقاسمها مع الجزائر وموريطانيا والجزر الخالدات.. ولكن مع مرور الزمن تقلصت فرص الهجرة إلى أوربا، نظرا للأزمات التي مرت منها بلدانها مع أزمة 2008 المالية والاقتصادية، وحاليا (2016) مع تدفق تيارات الهجرة من بلدان سوريا وغيرها هربا من الحروب والخراب الذي أصاب تلك البلدان ولا يزال. فأمام هذه العراقيل والأوضاع الجديدة أصبح المغرب عمليا بلد استقرار للمهاجرين الأفارقة وكذا السوريين. وقد بادر المغرب بتسوية أوضاع عدة آلاف من هؤلاء المهاجرين في العقد الأخير. ومع ذلك، لا زال بلد عبور نحو أوربا عبر سبتة ومليلية والجزر الخالدات، ولكنه يتحول بالتدريج إلى أرض استقرار دائم بعد اندماج آلاف الأفارقة والسوريين وغيرهم في عدة مدن مغربية (طنجة، الرباط، الدار

البيضاء، أگـادير، وجدة..). ويستقر الأفارقة المهاجرون بعد قطعهم مسافات قد تتعدى 4000 كلم إلى 8000 للوصول إلى المغرب. ويعيشون حياة صعبة في غياب عمل وموارد مالية. ويلجأ عدد منهم إلى الاشتغال في قطاعات اقتصادية بدون تأشيرة أو في القطاع غير المهيكل (تجارة، خدمات وبناء). خاصة مع الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأوربية للحد من الهجرة السرية في تنسيق مع المغرب.

لا شك أن بلدان الاستقبال الأوروبية ستكون مرتاحة إذا ما نجحت تجربة عودة المغاربة في دول المهجر إلى بلدهم الأصلي، في إطار سياسة جديدة للاستثمار. هذا سيساهم في التنمية المحلية بدون شك، لتصبح العلاقة جدلية بين الهجرة والتنمية والنمو الاقتصادي بالبلدان النامية، ومنها المغرب الذي له تجربة هامة في ميدان الهجرة منذ ما يقرب من القرن. بعد هذه المرحلة يمكن الاتفاق مع الأطراف المعنية تنظيم الهجرة القانونية بين المغرب ودول أوروبا لتغطية الخصاص في اليد العاملة، الناتج عن النقص الديموغرافي بأوربا العجوز، لكونها ستكون مضطرة، نظرا لشيخوخة هرمها السكاني، إلى الاستعانة بالطاقات الشابة بدول الجنوب. وسيكون المغرب مؤهلا أكثر من غيره للاستجابة لطلب الاتحاد الأوروبي.

سيستفيد المغرب أكثر من غيره من جواره بأوربا في إطار السياسة المتوسطية (الاتحاد من أجل المتوسط) الذي بادرت بإنشائه فرنسا وأيدته الأطراف الأخرى في الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط. وكان المغرب، كبلد ظل يسعى للحصول على قانون خاص كشريك مميز للاتحاد الأوروبي، سباقا إلى تأييد المبادرة (الاتحاد من أجل المتوسط). وهو اليوم (سنة 2016) في موقع قوي بعد حصوله على الوضع المتقدم المتميز في علاقته بالإتحاد الأوروبي: أكبر من شريك وأقل من عضو. ويعتبر حلقة وصل أساسية بين إفريقيا وأوربا بعد مبادرته للالتفات إلى إفريقيا جنوب الصحراء والاستثمار فيها، خاصة وأن القطار المغاربي المتمثل في "اتحاد المغرب العربي" معطل، بل لم ينطلق بعد، نظرا للعلاقة المتوترة مع الجزائر بعد استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية.

ولكن لن يحصل التقارب والاندماج الاقتصادي القوي مع أوربا إلا إذا سرع المغرب من إصلاحاته الهيكلية (القضاء، التعليم، الديمقراطية المحلية والتشاركية) ومن وتيرة نموه الاقتصادي وخاصة عبر التصنيع، وقلص من مستوى فقره وهشاشته الاجتماعية المتجلية في 6 ملايين فقير، و39% من الأميين سنة 2008 ؛ وعدد المستفيدين من المساعدة الصحية (راميد) أزيد من 9 ملايين نسمة سنة 2016، وثمانية ملايين قروي يعيش الفقر والهشاشة، وعليه أيضا الاستمرار في استكمال الأوراش الحالية المفتوحة المرتكزة على تحسين البنية التحتية (ميناء طنجة المتوسط، الطرق السيارة وجدة فاس، ومراكش أكادير، الأوراش الكبرى المدشنة كمحطات الطاقة الشمسية بورزازات والموانئ والطرق السيارة في الأقاليم الصحراوية مطلع 2016، وفتح أوراش أخرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (ورش جيش المعرفة، ومحاربة الفقر والهشاشة)، والذي من شأنه التقليص من الهجرة الدولية.

فإذا تحققت هذه الإصلاحات والأوراش سيصبح المغرب بلدا مستقطبا للهجرة، وأساسا اليد العاملة على الأمد المتوسط والبعيد من دول إفريقيا نظرا لكهولة الهرم المغربي تدريجيا ؛ وعلى الأمد القريب والمتوسط، سيظل بلد عبور واستقرار للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء ومن دول الشرق الأوسط إذا استمر مسلسل الحرب والاضطرابات.

فبالإضافة إلى تنمية علاقات شراكة ذات نفع متبادل بين المغرب وبلدان الاتحاد الأوروبي والمتوسطي والإفريقي، على الأمد المتوسط، تقتضي الضرورة بالموازاة مع ذلك، تحقيق اتحاد مغاربي قوي ومتكامل يعتبر حلقة هامة في حل عدد من الإشكاليات المغربية والمغاربية المطروحة، وفي مقدمتها الهجرة في علاقتها بالتنمية، ومحاربة الإرهاب والاتجار في الأسلحة وشبكات تهريب المخدرات واستغلال البشر. يتم هذا عبر تكامل الاقتصاديات المغاربية، وتشغيل فائض الموارد البشرية في أوراش التنمية. لقد عبر المغرب غير ما مرة عن هذه الإرادة عبر مبادرات متكررة لفتح الحدود مع الجارة الجزائر. ولكن لم يحصل بعد وعي حقيقي في وسط الفئة الحاكمة بالجزائر بأهمية الإتحاد المغاربي والتعاون لحل معضلة الهجرة السرية والهجرة في علاقتها بالتنمية، والتخفيف من الكوارث الطبيعية كالجفاف والجراد. وقد يتراءى بريق أمل في فتح الحدود بين المغرب والجزائر في القريب، نظرا للتطورات الإقليمية والأخطار المحدقة بالدول المغربية من دول الساحل المضطرب ومن الشرق الأوسط (انتقال حركات الإرهاب من العراق وسوريا نحو ليبيا)، والتحديات الداخلية المطروحة للدول المغاربية، وتدهور أسعار البترول التي تدنت لتبلغ أقل من 30 دولار للبرميل الواحد مقابل 120 دولار قبل سنوات خلت، كلها عوامل ستسهل الانتقال إلى تكوين تكتل مغاربي مندمج اقتصاديا وقوي سياسيا لرفع التحديات.

إن الهجرة تظل ظاهرة اجتماعية واقتصادية مركبة تحظى بالدراسة، رغم التحولات والتغيرات التي تعرفها في الزمان والمكان. و هي مرتبطة جدليا في أغلب الحالات بالتنمية. ومسلسلها يمر عبر تحسن ظروف المهاجر أولا، وأسرته الصغيرة والكبيرة ثانيا، ليسمح له الوضع بعد تغطية مصاريف ونفقات حاجياته الأساسية التفكير في الاستثمار بالبلد إذا كانت الظروف جيدة ومشجعة. ومن خلال تتبع حركة المهاجرين المغاربة بأوربا وكندا بالخصوص، يتبين بأن فئة هامة من الشباب المغربي ذي التكوين المهني والعلمي العالي، واعية بأهمية الاستثمار في المغرب، خاصة في إطار العهد الجديد. إلا أن عقلية المهاجر المغربي الذي تربى في بيئة شفافة وديموقراطية يصعب عليه تقبل نوع من

ممارسات الابتزاز والرشوة والعراقيل الإدارية ببلده الأصلي.

فالمطلوب من الدولة خلق شروط مشجعة ونظيفة وشفافة، في إطار حكامه جيدة لاستقطاب استثمار المغاربة الذين يتوفرون على تجربة وخبرة، ولهم رساميل يرغبون في استثمارها بالمغرب. لقد آن الأوان لوضع شباك وحيد، شفاف، ومرن لخلق مقاولات من طرف المهاجرين المغاربة. وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من تجربة تونس "الشباك الوحيد" إذا توفرت فعلا الإرادة السياسية.

ولا شك أن بلدان الاستقبال ستكون مرتاحة إذا ما نجحت التجربة ونظمت عودة للمغاربة في دول المهجر إلى بلدها الأصلي في إطار سياسة جديدة للاستثمار. إن المغرب الذي فتح عدة أوراش اقتصادية، لا مفر له من فتح أوراش اجتماعية في بيئة شفافة تسرع من وتيرة النمو والتنمية الشمولية، محورها الإنسان. وهو اليوم في وضع يسمح له بتحقيق قفزة نوعية خاصة، وأنه أصبح يتمتع بوضع متقدم في علاقته بالإتحاد الأوروبي منذ سنة 2008. وبهذه المنهجية العقلانية يمكنه الربط بين الهجرة والتنمية في إطار قانوني يحترم حقوق الإنسان ويحفظ كرامة المغربي.

ولا يمكن حل مشكل الهجرة السرية نحو أوروبا انطلاقا من الهاجس الأمني، بل عبر مقاربة تنموية محلية (في البلد الأصلي)، وجهوية (في البلدان المغاربية والإفريقية) ودولية (الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط وكذا المنظمات الدولية)، وهو تعاون مثمر يساهم في خلق آليات التنمية المحلية الكفيلة وحدها بالتخفيف من حدة الفقر والتهميش، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء التي فتح المغرب ببلدانها عدة أوراش تنموية تخدم الطرفين في إطار بلدان جنوب - جنوب.

مجمع اللغة العربية، *المعجم الوجيز*، 1995 ؛ موسى كرزازي، 2011، "جدلية العلاقة بين الهجرة والتنمية من خلال بعض الانعكاسات الاجتماعية - المجالية بالمغرب"، ورد في مؤلف : الهجرة في الثقافة الأمازيغية، (تنسيق ادريس أزضوض وأحمد المنادي)، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الدراسات الفنية والتعابير الأدبية والانتاج السمعي البصري، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 25، الرباط ؛ عبد الكريم مرزوق، المجال والمجتمع بالواحات المغربية، نموذج قصر زناكة بفجيج، دبلوم الدراسات العليا، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 1995-1996، (الصفحات 149-167)، (غير منشور) ؛ *مجلة جغرافية المغرب* عدد خاص حول موضوع "انعكاسات الهجرة الدولية على مناطق الانطلاق"، مجلد 15، عدد 1 و2، يناير 1993، السلسلة الجديدة ؛ صالح منير، من الفقيه بن صالح إلى ميلانو : الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق، بحث د.د.ع، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1996، غير منشور ؛ *نوافذ على المجال المغربي*، مديرية إعداد التراب الوطني، طبعة 2009.

Ait Hamza (M.), 2002, Mobilité socio-spatiale et développement local au Sud de l'Atlas marocain (Dadès-Todgha), Maghreb-Studen, L.I.S Verlag GmbH, Passau, p. 196 ; Bencherifa (A.) & Pop (H.), 1990, *L'oasis de Figuig, Persistance et changement*, Pub. FLSH, Univ Mohammed V Rabat, Série : Essais et Etudes n° 3 ; *Dictionnaire de la Géographie et de l'Espace des Société* (collectif : Sous la direction Lévy (J.) et Lussault (M.), 2006 ; Dictionnaire : Petit Robert, 1988 ; Dumont (G-F.), 1995, *Les migrations internationales. Les nouvelles logiques migratoires*, Paris, SEDES ; HADOUCH (B.), *Migration et développement, Aspects stratégiques pour le Maroc* (UMV-Rabat), avril 2007 (Cf. Internet 38528387 (1) ; Hein De Haas, « *Maroc : de pays d'émigration vers passage migratoire africain vers l'Europe* », Univ d'Oford (oct 2005), Cf. Internet : www.migration.information.org (version anglaise) ; KERZAZI Moussa et EL MALKI Moussa, 2014, « *Le Maroc : d'un pays relais à un refuge ultime de migrants subsahariens*, In : Kaddouri, A., Gonegai, A., El Assaad, M., et El Maari, A., (Coordinateurs), *Le Maroc et les Iles Canaries : la construction de l'Espace Atlantique*, Univ Hassan II Mohamedia Casablanca, et FLSH Ben M'Sik, Casablanca (pp. 193-204) ; Kerzazi (M.), 1995, « *Les immigrés marocains en Belgique entre l'idée de retour et la migration définitive* », *In* Maroc-Belgique, Première rencontre scientifique inter-universitaire. Pub. FLSH, UM5, Série : Colloques et Séminaires n° 37 (p. 191-201) ; Kerzazi (M.), 2003, *Migration rurale et développement au Maroc*, Pub FLSH, UM5A, Rabat (500 p.) ; Knafou (R.) (Dir), 1998, « *La planète nomade* », *les mobilités géographiques aujourd'hui*, Paros, Belin, Répertoire des références bibliographiques sur : *la migration internationale au Maroc*, 2010 ; (Élaboration : Équipe de Recherche Géographique ; Chikhi N., Boulifa A., El Abdellaoui M.), Publication de la Présidence de l' Université Abelmalek Essaadi, Tetouan, Maroc, Simon (G.), 1995, *Géodynamique des migrations internationales dans le monde*, PUF ; Thumérelle (P-J), 1986, *peuples en mouvement. La mobilité spatiale des populations*, Paris, Sedes.

موسى كرزازي

الهرّاس، عبد السلام : من مواليد سنة 1930 بمدينة شفشاون، التحق بكتاب المدينة ثم بإحدى مدارسها العصرية التي لم ترض طموحه وتطلعاته، فرحل إلى مدينة فاس ليتابع دروسه في جامعة القرويين ليحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1947. ثم التحق بالقسم الثانوي، فقضى به أربع سنوات، ليتمكن من علوم فقهية وأدبية ونحوية. ومن شيوخه، في هذه الفترة، الأساتذة علال الجامعي، وأحمد الحبابي، وعبد الله الداودي وغيرهم. وبعد ارتشافه من ينابيع المعرفة القروية، شدّ الرحال إلى لبنان سنة 1952 لمتابعة دراسته، فأحرز على شهادة الباكلوريا سنة 1954 بامتياز، مما خوله الحصول على منحة من جمعية المقاصد الخيرية اللبنانية ضمن طلبة لبنانيين لمتابعة الدراسة بمصر.

التحق بكلية دار العلوم، ودرس على يد نخبة من أساتذتها، فاستفاد من علمهم وفكرهم التنويري ؛ ومنهم الدكتور أحمد هيكل صاحب كتاب *تاريخ الأدب*